واقع الأحداث والسجينات في ورشة عمل بالحديدة

الحديدة/ يحيى كرد

بدأت أمس بمحافظة الحديدة ورشة العمل الخاصة باستعراض المسح الميداني عن واقع الأحداث والسجينات التي تنظمها جمعية أبي موسى الأشعري والمنظمات المحلية الشريكة في مشروع حماية حقوق السجينات والأحداث بدعم من منظمة بروجرسيو ومفوضية الاتحاد الأوروبي بمشاركة فريق مسح من الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني ودار الأحداث والشرطة النسائية وإصلاحية السجن المركزي بالمحافظة.

وتهدف الورشة على مدى ثلاثة أيام إلى إيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن واقع الأحداث والسجينات في مدينة الحديدة كمرحلة أولى لإيجاد استراتيجية حماية متكاملة لهم.

وأوضح قائد فريق مشروع حماية حقوق السجينات والأحداث بالحديدة سعيد الشرعبي في تصريح لـ"الثورة" أنه سيتم في الورشة زيادة معارف المشاركين بالاتفاقيات والمواثيق الدولية وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير الغير الاحتجازية للمجرمات وفق قواعد بانكوك الخاصة بحقوق الإنسان وإكسابهم المهارات حول مفاهيم المسح الميداني وطرق وأدوات وإعداد المسح الميداني وكتابة التقرير.

وكيل محافظة تعز يفتتح مشروع مياه المخا

تعز / سلطان مغلس

افتتح وكيل محافظة تعز أنس النهاري أمس مشروع مياه عزلة الجوفين والبئر المائي والخزان التابع للمشروع بسعة 160 متراً مكعباً بمديرية المخا ويستهدف المشروع10 قرى,كما افتتح مسجد العز بن عبدالسلام بالمخا بتكلفة إجمالية بلغت 26 مليون ريال بتمويل مؤسسة الرحمة العالمية ـ الكويت.

وفي حفل الافتتاح أكد الوكيل النهاري أهمية تنفيذ مثل هذه المشاريع التنموية الهامة التي تلبي احتياجات المواطنين, لافتا إلى ما يعانيه أبناء المناطق الساحلية من نقص في الخدمات وندرة في المشاريع التنموية والخدمية, مؤكدا حرص قيادة السلطة المحلية على النهوض بالمناطق الساحلية وإيلائها اهتماما ورعاية خاصة, وجدد النهاري شكر قيادة السلطة المحلية بمحافظة تعز لمؤسسة التواصل على إسهامها في خدمة المجتمع والتخفيف من معاناة المواطنين, داعيا إلى المزيد من تنفيذ وإقامة مثل هذه المشاريع.

من جانبه استعرض رئيس مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية علي دحوة مشاريع المؤسسة وإسهامها في خدمة المجتمع, لافتا إلى أن هذه المشاريع المنفذة في المخا تأتي ضمن مصفوفة من المشاريع الأخرى التي تسعى المؤسسة لتنفيذها في المناطق الساحلية والتي تعاني من نقص كبير في متطلبات الحياة.

محفوظ البعيثي

مشاريع تسوّل وثراء!

يوما بعد آخر ترتفع نسبة تناسل الجمعيات الخيرية وتحت مسميات عدة على مستوى محافظات الجمهورية ومع أن هذا التناسل أو الانتشار الكبير لهذه الجمعيات يأتي بموجب تصاريح رسمية تمنح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في المحافظات إلا أن هذه التصاريح لا تمنع أو تضع حدا لتسول الكثير إن لم يكن السواد الأعظم من تلك الجمعيات الخيرية، من المنظمات الدولية والمحلية وبعض السفارات العربية والأجنبية، والمستثمرين اليمنيين والعرب، في سبيل جني الأموال الباهضة لحساب أصحاب الجمعيات والقائمين عليها مستغلين في ذلك حالات الفقر والجوع والمرض المتفشية في صفوف الأسر اليمنية والتي لا يصل إليها شيئا مما يتم جمعه من مساعدات مالية وعينية بأسمائها من قبل الكثير من الجمعيات الخيرية في بلادنا، باستثناء اليسير من المساعدات الغذائية والمالية الموسمية التي تقدم عن طريق عدد قليل جدا من الجمعيات التي تحمل صفة «الخيرية».

ولكون العمل الخيري الذي يزعم القيام به الكثير من القائمين على الجمعيات الخيرية لا أساس له في الواقع المعاش وخير دليل على ذلك الانتشار الكبير للمتسولين من الجنسين ومن مختلف الأعمار، في الأسواق العامة وأمام إشارات المرور وداخل وحول الجوامع و..إلخ، وكذا وجود العديد من المواطنين يبحثون عن ما يسد رمقهم ورمق من يعيلون في براميل المخلفات على مستوى محافظات الجمهورية، بسبب الفقر والبطالة والغلاء الفاحش في أسعار السلع الغذائية الضرورية وغيرها من السلع التي تتطلبها حياة أولئك المتسولين والباحثين عن كسرة خبز في براميل القمامة وكافة شرائح المجتمع، ولكون العمل الخيري الذي يزعم به أصحاب تلك الجمعيات لا أساس له في الواقع، فإن من الواجب على الجهات المعنية والسلطات المحلية الإشراف المباشر على أعمال كافة الجمعيات الخيرية وإلزامها بممارسة العمل الخيري الذي يصب في صالح الأسر المعدمة والفقيرة، وليس لتحقيق مصالح القائمين عليها وحتى تكون هذه الجمعيات -فعلاً- مشاريع خيرية وليس مجرد مشاريع تسول لثراء أصحابها على حساب الكادحين والجائعين والمرضى من أبناء شعبنا اليمني العظيم وهذا يعني أن لا تكتفي الجهات المعنية والسلطات المحلية بمنح تراخيص مزاولة العمل الخيري وتنمية ظاهرة الجمعيات الخيرية والتي يعود مردودها لغير أهله، وإنما أن تقوم بمهامها وواجباتها في تنقية العمل الخيري من أدعياء العمل الخيري.

"مصيدة البشر" تتربص بالمواطنين في خمس محافظات:

المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام يكشف عن (1398)

تحقيق/ نورالدين القعاري

بالرغم من انقضاء زمن الحرب في مناطق النزاع والتي خلفت العديد من القتلى والجرحى، إلا أن هناك مئات من أهالي القرى والمناطق اليمنية لا يزالون يدفعون ثمن تلك الحروب وما يزال الموت والاعاقة يتربصان من تحت التراب بكل ما يمشي على الأرض على الرغم من ان بلادنا كانت من أوائل الدول الموقعة على الإتفاقية "أوتاوا" و"بروكسل" اللتين يحثان المجتمع الدولي على حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

"الثورة" كشفت عن أرقام لضحايا الألغام التي مازالت تتربص بسكان مناطق ملغومة تضرر منها أكثر من مليون نسمة.. وأخذت آراء وردود الجهات المختصة التي أدلت بدلوها في هذا الجانب ودور وزارة الداخلية في هذا الجانب وما يترتب عليه في المرحلة القادمة.. فإلى التفاصيل:

في آخر تقرير كشف عن ضحايا الألغام في ثلاث مناطق هي ارحب - نهم، بني جرموز" ضمن مديريات محافظة صنعاء وبالتحديد جنوب شرقي العاصمة صنعاء 35 كم تقريباً، سقط فيها 39 بين قتيل ومعاق في هذه المناطق الثلاث حيث بلغ عدد القتلى 6 أشخاص بينهم طفل وامرأة كما تسببت في إصابة 33 شخصاً بإصابات مختلفة تعددت في الوجه والأطراف ومناطق أخرى من الجسد وإعاقات متنوعة معظمها كانت في الأطراف السفلية، حيث بترت أقدامهم بالإضافة إلى تشوهات مختلفة لبعض الاشخاص نتيجة انفجار الألغام، إضافة إلى ما تسببه الألغام من تدمير المصالح الحيوية في تلك المناطق من الكهرباء وتعطيل مصادر الدخل للسكان نتيجة الانتشار الهائل لتلك الألغام والمواد المتفجرة خاصة في المزارع ومقاطع الاحجار القريبة من المعسكرات ما أدى إلى هجران تلك المزارع ومقاطع الاحجار من قبل المزارعين والعمال كما نالت العشرات من المواشي التي يستخدمها السكان في تنقلاتهم نصيبها، ومازاد الأمر سوءاً هو أن أهالي تلك المناطق يعتمدون اعتماداً كلياً على الزراعة ورعي المواشي والتجارة مما يجعل معاناتهم مستمرة من تفجير الألغام.

ألغام القاعدة

تنظيم القاعدة لم يكن غائباً عن مشهد زراعة الألغام فقد حصل على المرتبة الأولى من حيث العدد في زراعة الألغام، حيث قام ما يسمى بتنظيم أنصار الشريعة التابع للقاعدة بزراعة الآلاف من الألغام الفردية بمحافظة أبين خلال عام 2011م، ومعظم هذه الألغام حصل عليها التنظيم عند استيلائه على مخازن الجيش في المناطق التي سيطر عليها، احصائية رسمية رصدت 42 شخصاً لقوا حتفهم في انفجار ألغام أرضية في زنجبار عاصمة محافظة أبين على مدار النصف الثاني من عام 2011م، وأن تسعة وعشرين منهم لقوا مصرعهم في زنجبار، وقتل تسعة في منطقة جعار وأربعة في منطقة الكود، كما أصيب عشرات في مدينة زنجبار.

(1398) منطقة ملغومة

المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام كشف في تقريره عن عدد القرى والمناطق المغلومة في اليمن حيث اجملها في عدد من القرى المتضررة والتي تعاني من زراعة الألغام بلغت 775 قرية وتجمعاً سكانياً موزعة على (1398) منطقة ملغومة تضرر منها ما يقارب (1.014.352) نسمة من المجتمع المحلي المحيط بها.

وأفاد علي الصغير من المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام في حديثه لـ"الثورة" ان هناك خمس محافظات ماتزال تعاني من الألغام تضمنتها المرحلة الرابعة من تقرير المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام وهي المحافظات التالية (صعدة وعمران وحجة وأبين وصنعاء)، مضيفاً أن المرحلة الأولى كانت في عام -1962 1967م وزرعت الألغام في ست محافظات هي (مارب - الجوف - صنعاء - حجة - عمران - صعدة) أما المرحلة الثانية فقد كانت في عام -1973 1983م وكانت في ثمان محافظات هي (اب والضالع والبيضاء وذمار وتعز والحديدة وريمة والمهرة) والمرحلة الثالثة في عام 1994م في ست محافظات هي (عدن ولحج وأبين والضالع وحضرموت وشبوة).

وأشار الصغير إلى أن المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام يعمل على توعية جميع شرائح المجتمع المحلي في عدد من

إعداد/ عبدالعزيز شمسان

حكاية قلعة

* تقع قلعة القاهرة في سفح جبل صبر على مرتفع صخري يطل على مدينة تعز ، واسم "تعز" خصت به في الأساس هذه القلعة والتي عرفت فيما بعد بـ"القاهرة"، ثم ظهرت المدينة بهذا الاسم كما تذكر المصادر التاريخية في أواخر القرن السادس الهجري ،ويرجع تاريخ عمارتها إلى عهد الدولة الصليحية (436 - 532)هجرية، حيث بناها السلطان عبدالله محمد الصليحي شقيق الملك علي بن محمد الصليحي مؤسس الدولة الصليحية.

وتتكون القلعة من جزأين ،الأول ويسمى "العدينة" ويضم حدائق معلقة على هيئة مدرجات شيدت في المنحدر الجبلي وسداً مائياً وأحواضاً نحتت وشيدت في إحدى واجهات الجبل فضلاً عن القصور التي تتناثر في أرجائه محاطة بالأبراج والمنتزهات، وفي هذا الجزء توجد أربعة قصور هي دار الأدب. دار الشجرة، دار العدل، دار الإمارة ،والأخير كان خاصاً بالملك إلى قصر الضيافة وهو خاص باستقبال الضيوف ناهيك عن الأنفاق التي تربط القصور بالخارج بأنفاق وممرات سرية ،والجزء الثاني للقلعة "منطقة المغربة" ويضم عدداً من القصور وأبراج الحراسة ومخازن الحبوب وخزانات المياه.

كما يعد سور قلعة القاهرة أحد الشواهد التاريخية المهمة في تاريخ مدينة تعز إذ شيد قديما ليحوي كل أحياء المدينة القديمة التي يعتقد أنها تأسست في عهد الدولة الصليحية (القرن السادس الهجري) ،وقد شيد بطريقة هندسية بالغة التعقيد بارتفاع 120مترا وبسمك أربعة أمتار محتويا على وحدات الخدم وغرف حراسة ما يزال بعضها باقياً حتى اليوم،كما كان لهذه القلعة أدوار عسكرية وسياسية هامة خلال تاريخها الطويل.

لذا تمثل قلعة القاهرة واحدة من أهم المزارات السياحية في بلادنا لما تحتويه من قصور وأبراج وخزانات مياه وغيرها من الشواهد التاريخية التي جعلت من هذه القلعة حكاية تاريخية لا تنتهي.

حوض عمران المائي مهدد بالنضوب!!

يعتبر حوض عمران أحد الأحواض المائية الحرجة في الجمهورية، فما تعرض له خلال العقود الماضية من استنزاف حاد لموارد المياه الجوفية جعل ناقوس الخطر ينذر بنضوب المخزون الجوفي نتيجة لتزايد عدد الآبار عاماً بعد عام حيث أظهرت دراسة حصر الآبار في حوض عمران التي أجريت عام 2005م بأن عدد الآبار الموجودة في الحوض 2567 بئراً تقريباً 45 % منها فاشلة ومعطلة وجافة، وعلى أية حال فعملية حفر آبار جديدة أو التعميق مستمرة رغم الجهود المبذولة حيث يقدر بأن عدد الآبار التي تحفر وتعمّق سنوياً بطريقة عشوائية قد تصل إلى حوالي 100 بئر تقريباً، في حين أن عدد الآبار المرخصة منذ عام 2005م حتى وقتنا الراهن لم تتعد 24 بئراً، وهذا يعني أن قانون المياه لم يأخذ موقعه التطبيقي بعد.

عمران/ صفاء عايض

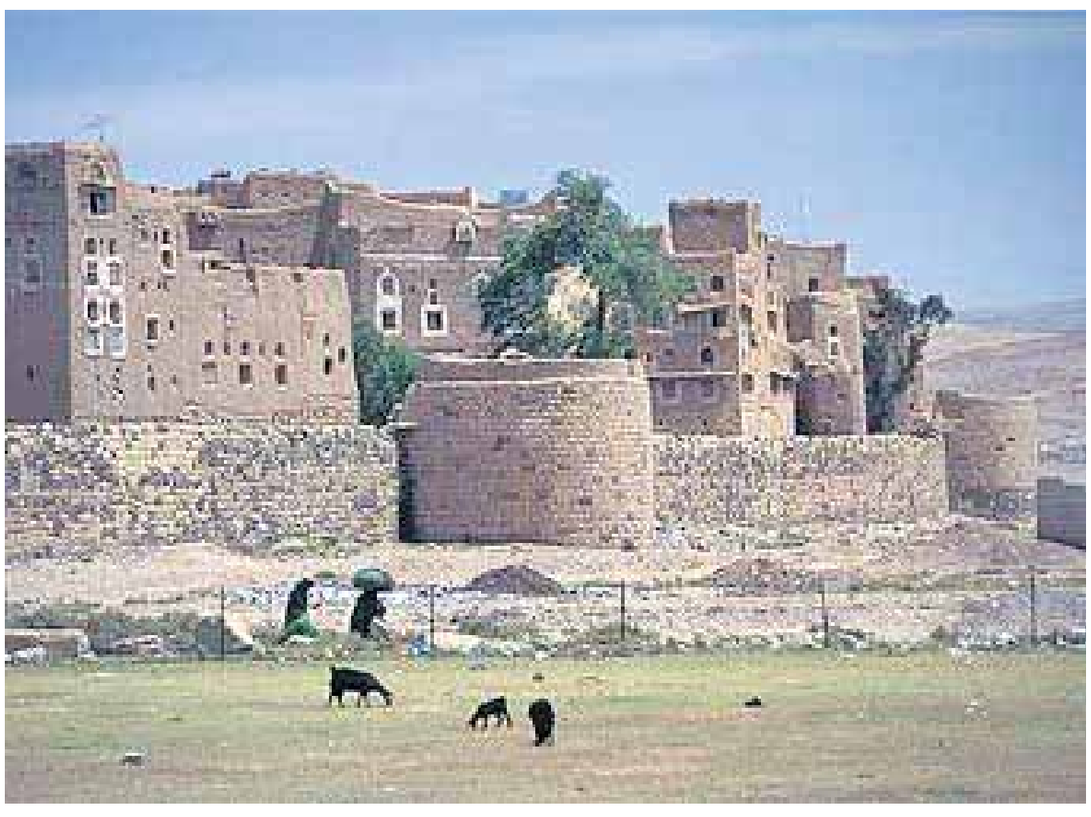

ويشير المهندس بشير النصيري –مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بعمران- أنه بالرغم من حقيقة تدهور الوضع المائي فهناك ضخ للمياه مستمر ومتزايد، ويمكن ملاحظة حدته المتصاعدة من خلال متابعة وقراءة مناسيب المياه الجوفية التي تنخفض بمعدلات سنوية تصل في المتوسط إلى 6-4 أمتار، وبالنظر إلى الموازنة المائية ومقدار العجز السنوي في الحوض حالياً تقدر كمية السحب من المياه الجوفية بـ139 مليون م3/ سنة تقريباً. أما كمية التغذية فهي تمثل حوالي 40 مليون م3/سنة تقريباً.

ولذا فإن مقدار العجز السنوي (الفجوة) تصل إلى 99 مليون م3/سنة تقريباً، أي أن كمية المياه الجوفية المستخرجة تقترب من ثلاثة أضعاف كمية التغذية.

ويشير إلى التحديات التي تواجه إدارة الموارد في حوض محافظة عمران ومنها إيقاف الحفر العشوائي لآبار المياه، تقليص الفجوة المائية بين العرض والطلب، وكذا تعظيم استغلال موارد المياه السطحية، بالإضافة إلى البناء المؤسسي وبناء القدرات وتقوية إدراك المجتمع بحجم الأزمة المائية، وكذا المشاركة المحلية والمجتمعية في إدارة الموارد المائية وفي الأولويات والعائد الاقتصادي الأعلى والتخطيط المشترك والمتكامل للموارد المائية.

مشيراً إلى أن ضمن المشاكل تبرز قصة تحدي توفير مياه الشرب النقية للسكان في الريف والحضر، وكذا معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، بالإضافة إلى تسجيل حقوق الانتفاع بالمياه وحماية الموارد المائية من التلوث، وكذا زراعة القات.

القطاع الزراعي المستهلك الأكبر

وبحسب المهندس النصيري فإن غالبية سكان الحوض يعتمدون على النشاط الزراعي فحوالي 85% من كمية المياه المستخرجة تستخدم في الزراعة بما يعادل 119 مليون م3/سنة، بينما 15% من كمية المياه المستخرجة لبقية الاستخدامات الأخرى أي بما يعادل 20 مليون م3، وبالتالي فإن الزراعة تعد المستهلك الرئيسي للمياه الجوفية وأكبر مستنزفاً لها بسبب بعض ممارسات الري الخاطئة (كالري بالغمر – استخدام قنوات الري (السواقي) الترابية – عدم تسوية الأرض جيداً والري في أوقات الحرارة العالية كوقت الظهيرة) كل ذلك يؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من المياه عن طريق التبخر والرشح وغيرها، هذه الفواقد التي تقدر أكثر من 60% من المياه المستخدمة للري.

الحفر العشوائي

تعتبر ظاهرة الحفر العشوائي أكبر مشكلة تواجهها الهيئة وفروعها كونها السبب الرئيسي لاستنزاف خزانات المياه الجوفية وما يصاحبه من هبوط حاد لمناسيب المياه الجوفية في ظل انعدام وسائل التعويض والتغذية.

ويشير النصيري إلى الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة الحفر العشوائي، أهمها: تنقل حفارات آبار المياه بكل حرية بين مختلف مناطق ومديريات المحافظة، وعدم اعتبار قضية المياه من الأولويات لدى الجهات الأمنية والمجالس المحلية والنيابة، وتهاون تلك الجهات في أداء واجبها في عملية ضبط وإيقاف المخالفات وحجز المخالفين مع الحفارات ومعداتها وإحالتهم إلى القضاء لاستكمال الإجراءات القانونية حيالهم وفقاً للقانون، بالإضافة إلى عدم توفر الدعم المادي لتنفيذ المتابعة الدورية لضبط المخالفات ومتابعتها في النيابات والمحاكم وقلة الوعي بالمخاطر التي سيترتب عليها استمرار هذه الظاهرة، وكذا عدم إدراك المواطنين وملاك الآبار بحجم المشكلة والآثار السلبية المستقبلية، بالإضافة إلى اعتماد غالبية سكان الحوض على المياه الجوفية كمصدر لكسب العيش والتوسع في استصلاح الأراضي وزراعة المحاصيل النقدية (القات) ذات الربحية السريعة.

وعن الآثار الناجمة عن استمرار هذه الظاهرة يقول مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بعمران: استمرار هذه الظاهرة